

التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول
-دراسة مقارنة-

Smart litigation in Qatari courts between reality
and hope
-A comparative study-

فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال

القاضي في المحكمة الابتدائية

ومدير إدارة التدريب والبحوث القضائية

المجلس الأعلى للقضاء - دولة قطر

sara.alhajri@qu.edu.qa

تاريخ الارسال:

2023-05-13

تاريخ القبول:

2023-05-28

تاريخ النشر

2023-07-31

ملخص:

لقد أحدثت التكنولوجيا الحديثة نقلة نوعية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بل تخطت إلى خلق فرص متمامية للمعاملات المختلفة وتبادل المعلومات وكذلك ساهمت في تطوير الأعمال التجارية وانتعاش القوة الاقتصادية، وبفضل هذه التكنولوجيا أصبح العالم في العصر الحاضر أشبه بالقرية الصغيرة، بحيث يمكن من خلالها التعامل مع جميع من يعيش على كوكب الأرض بمجرد الضغط على لوحة المفاتيح أو لمس الشاشة الصغيرة.

ولم تقف التكنولوجيا عند هذا الحد فحسب بل تخطت ذلك إلى النظام القضائي واجراءاته، وقد طبقت العديد من الدول أنظمة الذكاء الاصطناعي في محاكمها في بعض الجوانب نظراً لحدائثة هذه التقنية وقد لاقت نجاحاً باهراً باعتبار أنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من التطوير القضائي والذي يرمي إلى تحقيق العدالة الناجزة والوصول للعدالة، ومن ضمن تلك الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف السامي دولة قطر ممثلة بالمجلس الأعلى للقضاء والذي وضع أول لبنة من لبنات التطوير القضائي في العديد من الجوانب من ضمنها الجانب الإلكتروني من خلال انشاء برنامج "المحاكم" الإلكتروني وذلك للقضاء على بطء إجراءات التقاضي والتيسير على الخصوم ووكلائهم تسجيل الدعوى ومتابعة مراحل سيرها في المحكمة وانتهاءً بصدر الحكم، وهذا النظام يسر على المواطنين والمقيمين في دولة قطر إلى الحصول على الخدمات الإلكترونية بسهولة وبجودة أعلى

بحيث يمكن اجراء المعاملات المتعلقة بالدعوى من أي مكان دون اضطرارهم إلى الانتقال إلى مقر المحكمة المختصة.

إلا أن هذه الأنظمة المعمول بها وإن كانت قد قضت على نسبة كبيرة من تعقيدات إجراءات التقاضي وطول أمدها وتوفير الخدمات القضائية الإلكترونية للجمهور فإن النظام القضائي القطري بحاجة إلى ادخال وتطبيق الأنظمة الذكية التي تحاكي العقل البشري بحيث يكون الذكاء الاصطناعي عنصراً مساعداً للقاضي البشري في البحث والتأصيل واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام بل أيضاً من الممكن أن يحل محله في بعض المواضع فيتم تطبيق ما يسمى بالعدالة التنبؤية، ويمكن الاستعانة بتلك الأنظمة في الجوانب الإدارية كأن تكون بديلة عن موظفي التسجيل خاصةً وأنها تعمل على مدار الساعة ونسبة الأخطاء صفراً مقارنةً بالبشر، وعليه فإن هذه الدراسة تتمحور حول تطبيق التقاضي الذكي في المحاكم القطرية لاسيما وأن جميع مقومات تطبيقه متوافرة في دولة قطر.

الكلمات المفتاحية:

ذكاء اصطناعي، مرافعات، مبادرة تطوير أنظمة القضاء، المحاكم، تقاضي إلكتروني، منصة القاضي الإلكترونية، العدالة التنبؤية، الوصول للعدالة.

Abstract:

Modern technology has made a qualitative leap in all economic, social, political and legal fields, but has gone beyond creating growing opportunities for various transactions and exchanging information, as well as contributing to the development of business and the recovery of economic power. Thanks to this technology, the world in the present era has become more like a small village, through which everyone who lives on the planet can be dealt with simply.

Technology has not only stood there, but has gone beyond that to the judicial system and its procedures. Many countries have applied artificial intelligence systems in their courts in some aspects due to the novelty of this technology and has been a great success as it represents an integral part of judicial development, which aims to achieve fair justice and justice. Among those countries that seek to achieve this high goal is the State of And their agents register the case and follow up the stages of its progress in the court and ending with the issuance of the ruling, and this system makes it easy for citizens and residents in the State of Qatar to obtain electronic services easily and with higher quality so that transactions related to the case can be carried out from anywhere without having to move to the headquarters of the competent court.

However, these systems in force, although they have eliminated a large percentage of the complexities and length of litigation procedures and the provision of electronic judicial services to the public, the Qatari judicial system needs to introduce and apply smart systems that simulate the human mind so that artificial intelligence is an auxiliary element for the human judge in research, rooting, decision-making and

sentencing, but it can also Smart litigation in Qatari courts, especially since all the elements of its application are available in the State of Qatar.

Keywords:

Artificial Intelligence, Pleadings, Judicial Systems Development Initiative, Courts, Electronic Litigation, Judge Electronic Platform, Predictive Justice, Access to Justice.

مقدمة:

إن تطوير المنظومة القضائية من أهم ركائز النمو والتقدم والتطور في دولة قطر لتعلقها بالمصلحة العامة في الدولة ، وفي ذلك صدر خطاباً لسمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، مشيراً سموه إلى ضرورة تطوير المنظومة القضائية، وقد ذكر سموه في افتتاح الدورة الثامنة والأربعين لمجلس الشورى "سبق وأن تحدثت إليكم عن الأهمية التي نوليها لتطوير أنظمة العدالة، بما يكفل ترسيخ استقلال القضاء وتحقيق العدالة الناجزة. وقد اتخذت خطوات هامة مثل تحديث العديد من القوانين المتعلقة بإجراءات التقاضي بما يحقق سرعة الإجراءات وتيسيرها على المتقاضين، ورُفعت إلى تقارير عن وضع آليات لسرعة تنفيذ الأحكام، خاصة

فيما يتعلق بالنفقات والديون والمنازعات العمالية. وهذا كله لا يكفي، ويجب بذل الجهود لتنجيع عمل الجهاز القضائي وتحديثه. ويجري العمل حالياً على زيادة أعداد القضاة وأعضاء النيابة العامة، والتوسع في إنشاء المحاكم المتخصصة، وافتتاح مقر جديدة للمحاكم¹، ولا تكاد خطابات سمو أمير البلاد المفدى تخلو من الإشارة إلى تطوير أنظمة العدالة وإصلاحها مؤمناً بأن العدالة البطيئة نوعاً من الظلم. ومن هذا المنطلق يظهر جلياً اهتمام دولة قطر على تطوير أنظمة العدالة والجهاز القضائي لتحقيق العدالة الناجزة، وبناءً على ذلك وضع المجلس الأعلى للقضاء الخطط الإستراتيجية لزيادة كفاءة الجهاز القضائي وتطوير أنظمته بحيث يتم القضاء على بطء إجراءات التقاضي وتيسيرها على الخصوم ووكلائهم، وبموجب ذلك تم اطلاق العديد من الخدمات في المحاكم وإدخال التحسينات الإدارية فيها وتحديث التشريعات القضائية والعدلية والربط الشبكي بين الأنظمة القضائية والعدلية والأمنية، ولعل من أبرز الإنجازات التي قام بها المجلس الأعلى للقضاء هو إنشاء محكمة متخصصة للفصل في الدعاوى التجارية وذلك بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وقد جاء إنشاء هذه المحكمة لخلق بيئة استثمارية جاذبة في دولة قطر ولزيادة القوة

¹انظر

<https://www.gco.gov.qa/ar/speeches/his-highness-speech-at-the-opening-of-the-48th-advisory-council-session/>

تاريخ الدخول: ٢٢ / ٤ / ٢٠٢٣

الاقتصادية في الدولة ولسرعة الفصل في الدعاوى التجارية وكذلك لتخصيص القضاة في مجالات موحدة.

ولم يقف التطوير عند هذا الحد بل قام المجلس الأعلى للقضاء بتطوير جانب مهم في المنظومة القضائية وهو الجانب الإلكتروني وتسخيره لتيسير إجراءات التقاضي وهذا هو موضوع دراستنا الماثلة، حيث وضع المجلس أول لبنة من لبنات التطوير الإلكتروني بإنشاء برنامج "المحاكم" الإلكتروني وهو عبارة عن موقع إلكتروني يتضمن عدد من الخدمات والقيام بالعديد من الإجراءات القضائية إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة مقر المحكمة¹ ويتضمن هذا الموقع الخدمات التالية²:

- 1- افتتاح صحيفة الدعوى إلكترونياً سواء دعوى مدنية أم أسرة، وذلك ابتدائي أو استئناف للخصوم أو وكلائهم.
- 2- توفير كافة النماذج العامة الإلكترونية.

¹يمكنكم زيارة الموقع من خلال الرابط التالي:

<https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/>

تاريخ الدخول: ٢٢ / ٤ / ٢٠٢٣

²دليل خدمات نظام "المحاكم" الإلكتروني بالمجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر، انظر:

<https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/UserManuals.aspx?csr>

[t=8972670940010980643](https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/UserManuals.aspx?csr)

تاريخ الدخول: ٢٢ / ٤ / ٢٠٢٣

- 3- التسجيل لخدمة التجديد من الشطب على البوابة الإلكترونية.
 - 4- خدمة التحريك من الوقف.
 - 5- التسجيل لطلبات التنفيذ.
 - 6- التسجيل للطلبات الجنائية.
 - 7- تسجيل دعوى الطعن بالتمييز.
 - 8- التسجيل لطلبات ربط الدعاوى بالمحامين.
 - 9- خدمات الخبراء.
 - 10- التسجيل في طلبات ما بعد الحكم.
 - 11- طلبات دفع الأمانات.
 - 12- طلبات التداول.
 - 13- الطلبات غير المرتبطة بدعوى.
 - 14- دفع رسوم الطلبات.
 - 15- الاستعلام عن الدعاوى وذلك للاستعلام عن موعد الجلسات والوقت ومقر المحكمة وحالة الحكم من خلال إدراج رقم الدعوى في النظام.
 - 16- خدمة "إخطار" حيث تُرسل هذه الخدمة تلقائياً إخطارات للجمهور في حال وجود طلبات مسجلة بالمحاكم أو دعاوى تم تقديمها.
- ونشير إلى أن برنامج أو نظام "المحاكم" الإلكتروني يدخل من ضمن مبادرات التحول الرقمي بالمجلس الأعلى للقضاء وهو مرتبط بمبادرة "التكامل مع الجهات

الحكومية" هو نواة للتحويل الورقي الكامل في المحاكم القطرية بحيث تصبح المحاكم بلا ورق، وهذا البرنامج يقدم خدمات للقضاة كذلك من خلال منصة القاضي الإلكترونية¹ المتصلة ببرنامج "المحاكم" الإلكتروني بهدف الاطلاع على كافة ملفات الدعوى من محاضر ومذكرات وغيرها واعتمادها إلكترونياً دون الحاجة إلى الرجوع للملفات والوثائق والمستندات الورقية التي تأخذ حيزاً كبيراً من المخازن المخصصة لأرشفة ملفات الدعاوى أو مكتب القاضي ويمكن اعتماد الأحكام القضائية واصدارها من أي مكان.

والجانب الإلكتروني في المحاكم القطرية في تطوير مستمر منه الخدمات الإلكترونية في توثيقات محكمة الأسرة في طلبات تقسيم التركات وحصر الورثة وبعض الخدمات المتعلقة بالمقبلين على الزواج² والخدمات الإلكترونية المقدمة تستهدف التيسير على الجمهور، إلا أن جميع ما ذكر أعلاه يعتبر من قبيل التقاضي الإلكتروني وليس التقاضي الذكي ويُعد التقاضي الذكي من التقنيات الأكثر تطوراً في عالم التكنولوجيا بشكل عام باعتبار أنه يستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي وقد طبقت هذه الأنظمة في عدد من الدول المتقدمة، ونظراً لأن دولة

¹ منصة القاضي (الإلكترونية) هي جزء من برنامج "المحاكم"، وهذه المنصة متاحة على الموقع الداخلي للمجلس (Intranet) <http://jwb.almahakem.gov.qa/Hearing.aspx?id=1-LU->

30

تاريخ الدخول: ٢٢ / ٤ / ٢٠٢٣

² القاضي د. خالد الرومي لـ الشرق: "باركود" في عقود الزواج الجديدة، خبر صحفي.

انظر <https://m.al-sharq.com/article/18/05/2022> القاضي د. خالد الرومي لـ الشرق-

تدشين-30-خدمة-إلكترونية-جديدة-بمحكمة-الأسرة-قريباً

تاريخ الدخول: ٢٢ / ٤ / ٢٠٢٣

قطر تمتلك كافة المقومات التي تُسهم في تبني وإدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في محاكمها فإنه لا بد من إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الأمر والاستفادة من تجارب الدول التي طبقت هذه الأنظمة في محاكمها وذلك لتطبيقها على أرض الواقع بما لا يخل بالهوية الوطنية وبما لا يتعارض مع الحقوق والحريات للأشخاص باعتبار أن أنظمة الذكاء الاصطناعي وإن كانت لها إيجابيات جمّة في تطوير منظومة العدالة والأنظمة الأمنية والعسكرية إلا أن لها تجارب سلبية في بعض الجوانب أدت إلى التمييز العنصري حيث أنها تعمل بتقنية "التعلم الآلي" فإن كانت برمجة النظام خاطئة فإن النتيجة ستنتهي إلى كارثة لا تحمد عقباه، بل أن بعض المتخصصين والفنيين في هذه الأنظمة قد حذروا من أن يُسيطر الذكاء الاصطناعي على العالم، فقد شبه المستثمر الأمريكي "إلون ماسك" عملية تطوير الذكاء الاصطناعي بأنه استحضار للشيطان ويمكن أن يكون أكثر ذكاءً من العالم البشري مما قد يؤدي إلى خلق "ديكتاتوراً خالداً لن يفنى!"، وربما استحضر المخترعون والباحثون التقنيون ملامح من بزوغ عصر الذكاء الاصطناعي في صناعة الأفلام منها الفيلم الشهير *The Matrix* والذي عُرض عام ١٩٩٩¹، وعليه

¹ Ryan Browne, Elon Musk warns A.I. could create 'immortal dictator from which we can never escape' CNBC , 6 APR 2018, <https://www.cnbc.com/2018/04/06/elon-musk-warns-ai-could-create-immortal-dictator-in-documentary.html>

فإن هذا البحث يرمي إلى أهمية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية وإرساء المبادئ اللازمة في استخدامها.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من جانبين، الجانب الأول وهو الصعيد الوطني أو المحلي: حيث أن إدخال الأنظمة الذكية في المحاكم القطرية يساهم في تحقيق العدالة الناجزة ويؤدي إلى تيسير إجراءات التقاضي على الخصوم ووكلائهم وكافة الجمهور بل ويساهم في سرعة الفصل في الدعاوى، لاسيما وأن المجلس الأعلى للقضاء يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إطلاق الخدمات الإلكترونية التي ذكرناها آنفاً وكذلك من خلال إصدار التشريعات المنظمة لذلك منها القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوطني حيث تم اعتماد الإعلانات القضائية الإلكترونية، وإنشاء لجنة تحت مسمى "لجنة العدالة الإلكترونية" للإشراف على تنفيذ برنامج "المحاكم" الإلكتروني وتطويره بما يخدم العمل القضائي وأجراءاته وكذلك جمهور المتقاضين، وأما الجانب الثاني وهو الصعيد الدولي: فإن موضوع التقاضي الذكي أو مسائل ادخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم تحظى باهتمام دولي واسع فعلى أثره عقدت العديد من المؤتمرات فقد تم تناول هذه المسائل في الاجتماع الثاني للشبكة العالمية للنزاهة القضائية والذي استضافته دولة قطر ممثله بالمجلس الأعلى للقضاء، وكذلك في المؤتمر الدولي لمعهد أبحاث السياسات القضائية التابع للمحكمة العليا لكوريا في سيول، وكذلك في

اجتماع الأمم المتحدة العالمي حول حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي في جنيف، هذا بالإضافة إلى تنظيم الشبكة العالمية للنزاهة القضائية حلقة نقاشية حول الذكاء الاصطناعي كجزء من أسبوع القانون والعدالة والتنمية للبنك الدولي في عام ٢٠١٩ وغيرها من المؤتمرات والندوات حول هذا الشأن.

مشكلة البحث:

نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التي تعبر عن مشكلة البحث وهي كالآتي:

- ماهية التقاضي الذكي وأهميته في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء؟
- ما مقومات تطبيق التقاضي الذكي في المحاكم القطرية؟
- ما هو الفرق بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي؟

منهجية البحث:

سنتبع في هذا البحث المنهج المقارن من خلال نقل تجارب المحاكم في دول العالم للتقاضي الذكي وكذلك المنهج التحليلي في معرفة مدى إمكانية تطبيقه في المحاكم القطرية في ضوء التشريعات والقوانين الحالية وكذلك وضع المقترحات والتوصيات للمشروع القطري باستحداث القوانين التي تنظم عملية ادخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية أو تعديل بعض التشريعات لإدخالها، وكذلك سنتبع المنهج التطبيقي وذلك من خلال عرض التطبيقات القضائية

العملية التي قامت بها بعض محاكم دول العالم وأحدثت أثراً إيجابياً في المجال القضائي.

خطة البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا المائل وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي والتمييز بين التقاضي الإلكتروني والذكي.

المطلب الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي وأهميته.

المطلب الثاني: التمييز بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي.

المبحث الثاني: تطبيقات التقاضي الذكي في الدول المقارنة ومقومات تطبيقه في دولة قطر.

المطلب الأول: تجارب الدول في تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مقومات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية.

النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي والتمييز بين التقاضي الإلكتروني والذكي

لقد أضحت التكنولوجيا الحديثة سمة هذا العصر وبها يتم تسيير الأعمال اليومية بل غيرت نمط الحياة بشكل عام، وهي تشكل بعداً آخر في التطور الصناعي والتجاري والإداري، وهذه التكنولوجيا لا تهدأ في تطورها ففي كل عام تظهر تكنولوجيا أكثر حداثة منذ صناعة أول حاسب آلي وحتى يومنا الحالي، ولم يقتصر إدخالها في الأعمال الإدارية والصناعية والتجارية بل أيضاً في القضاء فأصبحت عملية التقاضي بصورة إلكترونية وقد تبنت ذلك الكثير من المحاكم في دول العالم ومنها دولة قطر ممثلة بالمجلس الأعلى للقضاء باعتبار أن دولة قطر سباقة في تبني كل ما هو حديث لتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة والتطور في كافة المجالات، إلا أن المطلع على الأنظمة الإلكترونية في المحاكم القطرية يجد بأنها عبارة عن تقاضي إلكتروني وهذه الدراسة الماثلة معنية بالتقاضي الذكي وعليه سنتناول التعريف بالتقاضي الذكي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنتناول التمييز بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول

التعريف بالذكاء الاصطناعي وأهميته

حتى يمكننا تعريف التقاضي الذكي فإنه لابد من أن نضع تعريفاً للذكاء الاصطناعي باعتبار أن الأخير هو المحرك الرئيسي للتقاضي الذكي أو كما يسمى

بالمحاكم الذكية، ولقد تعددت التعريفات بشأن الذكاء الاصطناعي ولا يوجد تعريف موحد لها، فقد عرّفه البعض بأنه "العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهاماً تتطلب قدراً من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان"¹، ومن الناحية المفاهيمية، فإن الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلة على إدراك بيئتها والاستجابة لها بشكل مستقل وأداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً وعمليات صنع القرار، ولكن دون تدخل بشري مباشر².

ويُعرّف أيضاً بأنه "عبارة عن برامج تتيح للحاسب الآلي محاكاة بعض الوظائف لمخ الإنسان بطرق محدودة، ويتم تنفيذ هذه البرامج على حاسبات كبيرة *Mainframes* أو حاسبات متوسطة أو حاسبات شخصية *Personal Computers*"³.

إلا أن التعريف الذي نميل إليه هو تعريف البعض له على أنه "نظم برمجيات وربما أجهزة صممها البشر ذات هدف معقد، وتعمل في العالم الحقيقي أو الرقمي من خلال إدراك البيئة، بواسطة الحصول على المعلومات، ومن خلال تفسير

¹ عبد الله سعيد عبد الله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٧.

² Christopher Rigano, Using Artificial Intelligence to Address Criminal Justice Needs, National Institute of Justice, NIJ Journal / Issue No. 280, January 2019, Page 1.

³ عبد الله إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢، ص ٥٨.

البيانات المهيكلة أو غير المهيكلة المجمعة، وتطبيق تحليل على المعارف أو معالجة المعلومات المستمدة من تلك البيانات، وتقرير الإجراء أو الإجراءات الأفضل الواجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف معين. ويمكن لنظم الذكاء الاصطناعي إما استخدام قواعد رمزية، أو تعلم نموذج رقمي، كما يمكنها أيضاً تكييف سلوكها من خلال تحليل كيفية تأثر البيئة بإجراءاتها السابقة"¹، وكما قيل وبحق في شأن وصف الذكاء الاصطناعي بأنه " السماح للآلة أو النظام بالتصرف بطريقة ذكية محاكاة لتصرفات الإنسان"².

وللذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في العديد من المجالات منها

1 - للذكاء الاصطناعي أهمية في تيسير المعاملات: فله جوانب إيجابية كبيرة في حياة الفرد وله أهمية قصوى في تخليص المعاملات اليومية للفرد وتوفير الوقت الذي قد يستغرقه في المعاملات الورقية والتقليدية، فمن خلال هذه التكنولوجيا يتم أداء المعاملات المالية والمصرفية ونقل البيانات بسرعة هائلة والتواصل مع الآخرين في أي مكان في العالم بيسر وسهولة، وكذلك التسوق التجاري الإلكتروني، وعقد الصفقات بطرق آمنة، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات

¹ محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ٢٣ - ٢٤ مايو ٢٠٢١، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ٣ - ص ٤.

² A. D. (Dory) Reiling, Courts and Artificial intelligence, International Journal for Court Administration, 2020, Page 4.

عن بُعد، وكذلك تنفيذ الدورات التدريبية والبرامج التعليمية في الجامعات والمعاهد عن طريق البرامج الإلكترونية (عن بُعد)، والتي برز دورها كثيراً بعد تفشي فايروس (كوفيد - ١٩) في العالم، ولقد ظهر نظام إلكتروني يُسمى بـ "إنترنت الأشياء" *Internet of Things* واختصاراً *IoT* ويُسمى كذلك بـ "إنترنت كل شيء" وهذا النظام يجعل كافة الأجهزة مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض بما يخدم العنصر البشري وهي أشبه بأجهزة الاستشعار¹، وهذه الخدمة تمكن المستخدم على سبيل المثال لا الحصر من ضبط أنظمة التدفئة والتبريد، ضبط المكتب، إطفاء وتشغيل الأنوار عن بُعد، مراقبة المعدات الصناعية، تقديم خدمات للمباني الذكية²، ويذكر أن دولة قطر بدأت في تنفيذ مشاريع متعلقة بإنشاء المدن الذكية، منها مدينة مشيرب الذكية³.

¹ يمكن لأجهزة ومنتجات Apple وكذلك Samsung وغيرها من الأجهزة الذكية التفاعل مع بعضها البعض، مثل استخدام الهاتف المحمول والساعات الذكية وجهاز الحاسوب المحمول أو الثابت تزامناً مع بعضها البعض من خلال تطبيقات إلكترونية معينة بحيث تتم إتاحة كافة البيانات الرقمية ومعالجتها في هذه الأجهزة ويمكنها التحكم ببعضها البعض عن بُعد وفقاً لأوامر المستخدم، الأمر الذي يستتبع معه تيسير استخدامها والوصول للمعلومات والبيانات المخزنة بها بسرعة فائقة.

² Marc S. Reisch, Powering the internet of things, Electronic Materials, C&EN New York City, August 7, 2017, Cen.Acs. Org, Page 1.

³ تُعد مدينة مشيرب الذكية من المشاريع المستدامة في دولة قطر وقد أطلق على هذه المدينة "مشيرب قلب الدوحة" حيث تم تسخير الأنظمة التكنولوجية الحديثة في المباني السكنية والتجارية، من خلال استخدام أنظمة تحكم ذكية للتحكم بأجهزة التكييف والإضاءة والثلاجات والأفران ومكائن صنع القهوة، وكذلك استخدام أنظمة ذكية لمواقف السيارات بحيث يتمكن

مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة - الجزائر-

2 - للذكاء الاصطناعي دور فعال في تطوير إبرام ومراجعة العقود:

فيمكن الاستعانة به في مجال إبرام العقود الذكية. والعقد الذكي هو "مجموعة من الوعود التي تكون محددة في نمط رقمي على شكل أكواد (Codes)، ولا يتم التعبير عنه في صورة كتابية بل في شكل أكواد رقمية"¹، وتهدف هذه العقود إلى إنشاء مجموعة من الارشادات المتعلقة بتنفيذ العقود ولكن بطريقة رقمية ذكية بحيث إنها تحل محل طرفي العقد في اتجاه إرادة كل منهما نحو الترتيب للتعاقد

3 - دور الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني والجنائي والقضائي:

سكان هذه المدينة أو زوارها من تحديد مواقع سياراتهم من خلال تطبيق الكتروني في هواتفهم الذكية مع وجود عدد كبير من الكاميرات وأجهزة الاستشعار المنتشرة في أرجاء هذه المدينة، ويُذكر أن مدينة مشيرب الذكية سيتم تزويدها بأنظمة تبريد ذكية وذلك للحفاظ على جو خارجي معتدل خلال أشهر الصيف الحارة وغيرها من الأنظمة الأخرى.

انظر

<https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2017/12/17/مشيرب-مدينة-ذكية-في-قلب-الدوحة>

تاريخ الدخول: ٣٠ / ٤ / ٢٠٢٣

¹ أحمد علي حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦ (يونيو ٢٠٢١)، ص ١٥٤١.

للكداء الاصطناعي دور مهم في إمكانية أن يكون جزءاً لا يتجزأ في العدالة الجنائية، والمساهمة في إجراء التحقيقات الجنائية والمساعدة في حفظ الأمن العام في أي دولة، وكذلك أصبح الكداء الاصطناعي يُستخدم في مجال الكشف عن الاحتيال الإلكتروني وقد استعانت شركة *PayPal*¹ على سبيل المثال بالكداء الاصطناعي لصد عمليات الاحتيال من خلال استخدام البيانات الرقمية

*PayPal*¹ هي منصة تقنية يمكن الدفع من خلالها سواء من قبل المستهلكين أو التجار من جميع أنحاء العالم وهي إحدى طرق الدفع "البديلة" وقد تجاوزت مدفوعات بطاقات الائتمان كخيار للمستهلك للدفع عبر الإنترنت حيث تمكنه من الشراء ودفع قيمة البضائع في حوالي ٢٠٠ سوقاً تجارياً وبحوالي ١٠٠ عملة نقدية، وقد تأسست شركة *PayPal Holdings, Inc* في عام ١٩٨٨ ويقع مقرها الرئيسي في سان خوسيه بكاليفورنيا.

انظر

Comparing Emtec (OTCMKTS:ETEC) & PayPal (NASDAQ:PYPL), American Banking and Market News, August 17, 2022, Page 2.
<https://signin.lexisnexis.com/lnaccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443%2Fnexis-uni%2Fapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253AcontentItem%253A665T-SS11-JB40-X0G7-00000-00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu>

تاريخ الدخول : ٣٠ / ٤ / ٢٠٢٣

كذلك انظر

Erika Douglas, *PayPal is New Money: Extending Secondary Copyright liability Harbors to Online payment Processors*, 24 Mich. Telecomm. Tech. L. Rev. 45, Fall, 2017, Page 3.

والخوارزميات التي تتنبأ بوجود عمليات احتيال قادمة، وكذلك للذكاء الاصطناعي أهمية في تحديد هويات الأشخاص المشتبه بهم من خلال صورهم ومطابقتها، واكتشاف الجرائم وتحديد الأسلحة المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم، وكذلك الكشف عن الطلقات النارية وتحليل الحمض النووي من خلال الخوارزميات بدقة متناهية¹.

وكما ذكرنا سابقاً بأن التقاضي الإلكتروني هو المعمول به في المحاكم القطرية والعديد من محاكم الدول الأخرى، وإن كان التقاضي الإلكتروني قد أسهم بشكل كبير وما زال في تحقيق العدالة الناجزة من خلال تيسير إجراءات التقاضي على الجمهور ولكن لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد بل يجب الخوض في مضمار آخر ما توصل إليه المخترعين من أنظمة ذكية وتسخيرها أيضاً في العمل القضائي والتي تساعد بشكل كبير على التطوير القضائي على غرار المحاكم التي قامت بإدخالها في أنظمتها كما سنرى في هذه الدراسة، ولكن قبل أن نبدأ في الخوض في تجارب الدول التي طبقت هذه الأنظمة فإنه ينبغي التطرق إلى التمييز بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي والفرق بينهما

المطلب الثاني

التمييز بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي

¹ Christopher Rigano, op. cit., Page 2 –Page 3.

يُعرّف التقاضي الإلكتروني بأنه "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية "الإنترنت" وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"¹. و يُطلق كذلك على التقاضي الإلكتروني بـ "التقاضي عن بُعد". ووفقاً للتعريف المشار إليه فإن رافع الدعوى يقوم بتعبئة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من خلال الموقع الإلكتروني أو المنصة الإلكترونية للمحكمة فيتم فحصها من قبل الموظف المختص "موظف تسجيل الدعاوى" للوقوف على مدى إمكانية قبولها من عدمه بحسب تطابق المستندات وفقاً للقوانين والأنظمة القضائية².

ومما لا شك فيه فإن للتقاضي الإلكتروني أهمية كبرى تتمحور حول اعداد محاكم بلا ورق *Paperless Courts* أي الانتقال من النظام الورقي والتقليدي إلى النظام الإلكتروني والتقليل من استهلاك الورق في إجراءات التقاضي

¹سعاد أغانيم، دراسة التجربة المغربية في التقاضي الإلكتروني على ضوء التجارب المقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بجائحة كورونا، يوليو، ٢٠٢٠، ص ٢٧٥.

²منى كامل تركي، تقنية الاتصال عن بعد في إجراءات التحقيق الجنائي والتقاضي عن بعد وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ والتشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية بمصر ودار النهضة العلمية بالإمارات، ٢٠١٩، ص ١٩٦.

أو انعدام استخدامها، ومن ضمن الخصائص الأخرى تبادل مستندات الدعوى بسرعة وكذلك إنجاز إجراءات التقاضي بيسر الأمر الذي يؤدي إلى سرعة الفصل في الدعوى لاسيما الرفع من جودة الخدمات القضائية¹.

وأما التقاضي الذكي فإنه يُعرّف بأنه "نظام قضائي ذكي، تتم فيه جميع إجراءات التقاضي ابتداءً من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والأمن، ويتم من خلالها حفظ الملفات وأرشفتها بالسجلات الإلكترونية الخاصة المعدة لذلك وإصدار القرارات إلكترونياً من خلال قاعدة البيانات والتحليل وصولاً إلى حكم إلكتروني قابل للتنفيذ تلقائياً وبضوابط محددة².

ويتضح مما سبق بأن التقاضي الإلكتروني يتمحور حول معالجة البيانات أو ادخال البيانات في أنظمة المحاكم الإلكترونية من تسجيل وتحويل للمستندات الإلكترونية من قبل موظفين مختصين، بينما إدخال الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة المحاكم يختلف تماماً فإما أن يكون النظام الأخير معاوناً للقاضي "البشري" في جميع الدعوى المعروضة أمامه ليساعده في أداء عمله بشكل أفضل وهو ما يُسمى

¹ سعاد أغانيم، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

² عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، والإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

ب"النظم الخبيرة" أو بديلاً عنه للفصل في بعض القضايا، فهو شبيه بالذكاء البشري فتقوم تلك الأنظمة بمحاكاة عقل الإنسان لتأدية هذه الأعمال، مثل أن يتم حل لغز أو تفسير نص معين سواء أكان منطوقاً أو مكتوباً أو تقديم تشخيص طبي أو التنبؤ بحكم قضائي بعد معالجة بيانات وقائع الدعوى وغيرها¹.

ويمتاز التقاضي الذكي عن التقاضي الإلكتروني بعدد من المميزات نوجزها على النحو التالي²:

أولاً: التنبؤ واتخاذ القرارات *Prediction and Decision*

Making:

فالذكاء الاصطناعي له القدرة على وضع الحلول للمشكلات التي يتم طرحها عليه من خلال البيانات التي يتم إدخالها. كما يسمح الذكاء الاصطناعي في القضاء باتخاذ القرار من تلقاء نفسه *Make Decisions on its own* بعكس التقاضي الإلكتروني الذي يلزم فيه التدخل البشري لإدخال القرار في النظام وإرساله إلى المستقبل. مع الإشارة إلى أن للذكاء الاصطناعي القدرة على

¹ ابن عثمان فريدة، الذكاء الاصطناعي: مقارنة قانونية، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٥٨.

² خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ٣٧ - ص ٤٥.

معالجة اللغة الطبيعية والذي بدوره يتيح للآلات والأجهزة الإلكترونية على قراءة وفهم هذه اللغة، وفي هذا الصدد فإن نظام الذكاء الاصطناعي يستخدم برنامج *Ross Intelligence* وذلك لتحليل المستندات القانونية¹.

ثانياً: التطلع إلى المستقبل *Forward Looking*:

فيمكن للقاضي استخدام هذه التقنية لتحليل المعلومات القانونية والنصوص والتشريعات، وكذلك المسائل المتعلقة بموضوع الدعوى. كأن يكون الموضوع متصل

¹شارك Arruda و Dall'Oglio في تأسيس Ross Intelligence وهو عبارة عن محرك أبحاث قانوني يستخدم الذكاء الاصطناعي لأتمتة العمليات القانونية مما يجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة بالاستفادة من نظام IBM's Watson، وتستخدم Ross Intelligence معالجة اللغة الطبيعية للبحث وتوفير المعلومات القانونية من الاستشهادات إلى الملخصات القانونية الكاملة وتم إنشاء هذا النظام بدعم مالي من شركة المحاماة الدولية Dentons، ولدى Ross Intelligence شراكات مع المؤسسات الكبرى بما في ذلك Latham & Watkins و Vanderbilt Law.

انظر

<https://www.forbes.com/profile/ross-intelligence/?sh=7ce3c6ae1e85>

تاريخ الدخول: ٣ / ٥ / ٢٠٢٣

وكذلك يمكن زيارة موقع Ross Intelligence للاطلاع على كافة الخدمات القانونية التي تقدمها الشركة وذلك على الرابط التالي:

<https://blog.rossintelligence.com>

تاريخ الدخول: ٣ / ٥ / ٢٠٢٣

مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة -الجزائر-

بدعاوى مالية وحسابية وغيرها ويستتبع ذلك توفير الوقت والجهد على القاضي في قراءة المستندات الكبيرة التي تتضمنها ملفات الدعوى.

ثالثاً: الاستقلالية *Independence*:

يتخذ الذكاء الاصطناعي القرار دون أي تدخل بشري حيث يمكن لهذه التقنية من خلال التعلم الآلي أن تتخذ القرار المناسب دون أي تدخل بشري نظراً لما تتميز به من قوة الإدراك والفهم وتفسير المعلومات ودمجها.

رابعاً: التقليل من الأخطاء البشرية *Reducing Human*

Mistakes:

نظراً لما يملكه الذكاء الاصطناعي من دقة متناهية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل ارتكاب الأخطاء التي قد تقع من العنصر البشري للذكاء الاصطناعي القدرة على العمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة دون أي إخفاقات ودون حاجته إلى فترات توقف للحصول على قسط من الراحة أو لتناول كوب من القهوة، فيمكن تطبيق ذلك على أقسام تسجيل القضايا في المحاكم فمن الممكن أن يكون الذكاء الاصطناعي بديلاً أو معاوناً لموظف التسجيل.

خامساً: استخدام الروبوتات *Using Robots* :

لقد تم إدخال نظام تقني آخر بديل عن الخط الساخن أو بجانبه وهو روبوتات خدمة العملاء في المحاكم، وهو يشبه إلى حد كبير برنامج *Siri* في منتجات شركة *Apple* والمصمم لتنفيذ كل ما يطلبه المستخدم دون الضغط على الشاشة وهو برنامج يستخدم معالجة اللغة الطبيعية بفهم أفضل تفاعلات العنصر البشري، وهذا النظام مطبق كذلك في العديد من المواقع المشهورة بحيث يتم الرد على أي استفسار من خلال روبوتات مختصة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فإن محكمة *North Carolina courthouse* تستخدم هذا النظام من خلال تقنية التانغو *Tango Technology* وقد أدى استخدام هذه التقنية إلى تقليل حجم المكالمات إلى ٣٧٪¹

ونوصي وبشدة أن يتم إدخال تقنية روبوتات خدمة العملاء في المحاكم القطرية على غرار المحاكم التي طبقت هذه التقنية مما قد ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمات التي تقدمها المحاكم وهي توفير الوقت والجهد على الخصوم ووكلائهم وكذلك استغلال الكوادر البشرية في الأعمال الكبرى.

¹ انظر

<https://www.court.chat/index.html>

تاريخ الدخول: ٣ / ٥ / ٢٠٢٣

وأما عن أوجه الاختلاف بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي فإنه يمكن توضيح هذا الأمر من خلال الجدول الآتي:

أوجه الاختلاف بين نظام التقاضي الإلكتروني والذكاء الاصطناعي		
أوجه المقارنة	التقاضي الإلكتروني	الذكاء الاصطناعي
(١) من حيث لا بد من وجود عبارة عن برمجة للبيانات واستخدام خوارزميات معينة تؤدي إلى التدخل بشري لإدخال العلم الآلي فلا يحتاج إلى التدخل البشري بصورة مستمرة على شري	مخصص للتقاضي الإلكتروني.	يانات في النظام التقاضي الإلكتروني.
(٢) من حيث لا يمكن أن يحل محل القاضي البشري في بعض المجالات، وقد يكون الاستغناء عن العمل البشري.	القاضي في مجالات أخرى.	قد يحل محل القاضي البشري في بعض المجالات، وقد يكون الاستغناء عن العمل البشري.
(٣) من حيث في التقاضي	في الذكاء الاصطناعي تقل الأخطاء حيث إن هذه التقنية تمتاز	

سبة الأخطاء نظامين	إلكتروني قد تقل محدوددة. ض الأخط دخال معلومات اطئة أو بيانات بايرة في النظا إلكتروني.	
(٤) من حيث لا يمكن لنظا بالأحكام القاضي الإلكتروني نظا للأحكام التي بصدرها القاضي وإ حاذ القرارات نياب ه.	للذكاء الاصطناعي القدرة على اتخاذ القرارات نيابةً عن إلكتروني أطلق عليه بـ "العدالة التنبؤية".	نبؤ قرارات
(٥) من حيث يقتصر التقاضي الفورية إلكتروني البيانات مستندات المرتبطة بها وتوفير السوابق القضائية والمعلومات لمعلومات التي يتم ربطها (التي يحتاجها القاضي عند الفصل في الدعوى).	للذكاء الاصطناعي تقديم المشورة القانونية للم على خيص مستندات الدعاوى وفحصها للقضاة ومعرفة مستندات المرتبطة بها وتوفير السوابق القضائية والمعلومات	نظم خدمات القضائية

خالها من قبا نصر البشري

المبحث الثاني

تطبيقات التقاضي الذكي في الدول المقارنة ومقومات تطبيقه في دولة قطر

للذكاء الاصطناعي مجالات قضائية عدة على مستوى عدد من الدول الأوروبية والآسيوية ولا توجد تطبيقات عملية كثيرة لهذه الأنظمة في المحاكم العربية مقارنةً بالدول الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى حداثة الدول العربية في مجال التقاضي الإلكتروني ولا يزال أمامها الكثير حتى تصل إلى إدخال النظم الذكية في محاكمها. ولعل المطلع على التطوير الحاصل في المحاكم القطرية فإن دولة قطر ممثلة بالجلس الأعلى للقضاء لديها كافة المقومات اللازمة لإدخال مثل هذه الأنظمة في المحاكم، وعليه سنتناول في هذا المبحث تجارب الدول في تطبيق أنظمة

الذكاء الاصطناعي (مطلب أول) وسنتناول كذلك مقومات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية (مطلب ثان).

المطلب الأول

تجارب الدول في تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي

زادت الاهتمامات في التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي بشكل عام وتطبيقاته الفعالة لتطوير الأدوات التي تدعم عمل المتخصصين في مجال العدالة بشكل خاص. ويتضمن الذكاء الاصطناعي جميع أنواع التقنيات التي تتميز بآلة تحاكي الوظائف "المعرفية" المرتبطة بالعقل البشري، مثل "التعلم" و"حل المشكلات" و"معالجة اللغة الطبيعية" وما إلى ذلك

وعليه فلقد سخرت بعض الدول أنظمة الذكاء الاصطناعي لخدمة الأعمال القانونية منها:

الولايات المتحدة الأمريكية:

فقد قامت بإطلاق " المحامي الآلي" الذي يقوم بتوفير المعلومات القانونية المتنوعة والتحدث مع الناس بطريقة تحاكي البشر، وأيضاً تم تقديم بعض الخدمات القانونية التي من خلالها يتم الوصول إلى المعلومات القانونية والسوابق القضائية

معينة وكذلك توفير بعض الخدمات المتعلقة بالتنبؤ بالأحكام التي سيصدرها
القضاة والتي تُعرف بـ "العدالة التنبؤية"¹ *Predictive Justice*.

ونظراً لأن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مطلق قد يؤدي إلى أضرار جمة
إذا ما تم استخدامها بالشكل القانوني والتقني الصحيحين فإنه سيكون مصدر قلق
كبير، وبناءً على ذلك تحاول الجهات الفاعلة المختلفة تطوير أطر معيارية من أجل
ضبط استخدام هذه التكنولوجيا الجبارة. فقامت بوضع مبادئ توجيهية بهدف
حماية الحقوق والقيم الأساسية من الأضرار التي قد تسببها تكنولوجيا الذكاء
الاصطناعي. بالنظر إلى التشابكات العميقة بين التكنولوجيا في العدالة والأنظمة
المعيارية².

¹ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار
النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٥٢.

² Giampiero Lupo, Regulating (Artificial) Intelligence in Justice: How
Normative Frameworks Protect Citizens from the Risks Related to AI
Use in the Judiciary, European Quarterly of Political Attitudes and
Mentalities EQPAM, Volume 8, No.2, April 2019, SSOAR, Page77.
ولقد تم اصدار الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم
القضائية وبيئتها European Ethical Charter on the use of Artificial
Intelligence in Judicial Systems and Their Environment والتي أصدرته
اللجنة الأوروبية للعدالة الناجزة (CEPEJ)، وكما أشرنا سابقاً
مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة -الجزائر-

جمهورية الصين الشعبية:

في ديسمبر ٢٠١٩، أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ملايين القضايا القانونية يتم البت فيها الآن من قبل "محاكم الإنترنت" التي لا تتطلب من الجمهور الانتقال إلى مقر المحكمة وتضم "المحكمة الذكية" قضاة آليين، مدعومين بالذكاء الاصطناعي وتسمح للخصوم بتسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحل أمورهم من خلال جلسة استماع رقمية للمحكمة، وتنظر هذه المحاكم في مجموعة متنوعة من القضايا منها الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والنزاعات المالية وقضايا الملكية ومسؤولية المنتج الناشئة عن المشتريات عبر الإنترنت وبعض

بأن التحول الرقمي في الأنظمة القضائية لا يزال في طور التطوير المُتدرّج وخاصةً في الدول العربية والتي لا تزال في عراك ونزاع بين المدرسة التقليدية الغارقة في عالم الأوراق القضائية المادية وبين القلة قليلة المؤمنة بالانتقال الآمن إلى العالم الإلكتروني المنطور. مع الإشارة بأن هناك بعض الأنظمة القضائية تنتظر إلى التحول الرقمي مجرد مسألة ناشئة، ولكنها أدخلت التكنولوجيا الحديثة في أنظمتها إلا أن تركيزها الفعال يتمحور حول كيفية إدارة هذه التكنولوجيا بطريقة تتناسب مع مستوى أداء المحاكم.

انظر

European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ),
European ethical Charter on the use of Artificial Intelligence in judicial
systems and their environment, Adopted at the 31st plenary meeting
of the CEPEJ (Strasbourg, 3–4 December 2018).

مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة -الجزائر-

النزاعات الإدارية¹. وتشجع جمهورية الصين الشعبية إلى إحداث ثورة في مؤسساتها القضائية من خلال تكنولوجيا المعلومات، وقد تم نشر عدد كبير من الدعاوى والأحكام القضائية بشأنها عبر مواقع الإنترنت كجزء من التحرك نحو مزيد من الشفافية، وتقوم المحاكم بتجربة أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعد بتبسيط العمليات القضائية وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة *Access to Justice*.

2.

ويذكر أنه تم تشغيل أول روبوت ذكاء اصطناعي في العاصمة الصينية للخدمات القانونية في محكمة بكين، يبلغ طول الروبوت، المسمى زايفوفا *Xiaofa*، ١.٤٦ متراً ويقدم المشورة والتوجيه القانوني بصوت بشري فيقوم بشرح المصطلحات القانونية المعقدة لمساعدة الجمهور على فهم التعريفات

¹ Tara Vasdani, Robot Justice: China's use of Internet Courts, The Lawyer's Daily, LexisNexis, Canada.

متاح في الموقع التالي:

<https://www.lexisnexis.ca/en-ca/ihc/2020-02/robot-justice-chinas-use-of-internet-courts.page>

تاريخ الدخول: ٢٠٢٣ / ٥ / ٤

² Benjamin Minhoo Chen & Zhiyu Li, How will Technology Change The Face of Chinese Justice? Columbia Journal of Asian Law, Volume 34, Number 1, Fall 2020, Page1.

القانونية بشكل أفضل، ويمكن للروبوت الإجابة عن أكثر من ٤٠٠٠٠ سؤال قانوني أو متعلق بالإجراءات القضائية بشكل عام، وقد تم اختبار الروبوت من قبل عدد من المهنيين والمختصين قبل إدخاله في المحاكم¹.

فرنسا:

تم إنشاء ما يُسمى بـ "*DataJust*" وهي خوارزمية لوضع أسس استرشادية للتعويض عن الإصابات الشخصية وأتيح هذا النظام للقضاة والمحامين وشركات التأمين والمصابين بإصابات شخصية وذلك لحساب وتقديم مبلغ التعويض الذي يستحقه المصاب عن الإصابة وكذلك بهدف تشجيع إجراء هذا النوع من التسويات خارج المحكمة².

¹ Robots gives guidance in Beijing court, China Daily, 2017.

متاح في الموقع التالي:

https://www.chinadaily.com.cn/china/2017-10/13/content_33188642.htm

تاريخ الدخول: ٢٠٢٣ / ٥ / ٤

² France: Data Just – Towards a Predictive Justice, Impact News Service, April 23 2020, LexisNexis:

<https://signin.lexisnexis.com/lnaccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443%2Fnexis-uni%2Fapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253AcontentItem%253A5>

ولقد أنشأت دول مثل إستونيا قاضياً افتراضياً في خطوة لتبسيط الخدمات الحكومية والانتهاء من تصفية الدعاوى المتراكمة في المحاكم وحول هذا الأمر يقول البروفيسور مايكل ليج، الذي لديه تاريخ طويل من البحث في تأثير التكنولوجيا في التقاضي وتسوية المنازعات: "استخدمت الحكومة الإستونية قاضي الذكاء الاصطناعي للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن ٧٠٠٠ يورو". ، وفي كندا، تم استخدام الذكاء الاصطناعي في دعاوى الملكية، وكذلك في كولومبيا البريطانية، ففي المحكمة المدنية تم استخدام شكلٍ من أشكال الذكاء الاصطناعي يسمى بنظام الخبراء¹.

YRJ-Y8M1-JDG9-Y561-00000-
00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu

تاريخ الدخول: ١٤ / ٨ / ٢٠٢٢

¹ Dawn Lo, Can AI replace a judge in the courtroom?, UNSW
Sydney, 01 OCT 2021.

انظر

<https://newsroom.unsw.edu.au/news/business-law/can-ai-replace-judge-courtroom>

تاريخ الدخول: ٤ / ٥ / ٢٠٢٣

مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة -الجزائر-

والتطبيقات عديدة للذكاء الاصطناعي في محاكم بعض الدول المتقدمة ولكنها متعددة المجالات ولم يكن الأمر على إطلاقه بسبب حداثة هذه التكنولوجيا وهناك مخاوف جمة بشأن استخدامها استخداماً كلياً إلا في حال برمجة هذه التكنولوجيا بشكل صحيح وآمن وبما لا يخالف القوانين والأنظمة وحقوق وحرّيات أفراد المجتمع، وبالعودة إلى دولة قطر فنرى أنه يمكن إدخال الأنظمة الذكية في المحاكم القطرية وذلك على النحو التالي:

1 (يمكن إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال أتمتة مبادئ أحكام محكمة التمييز في تلك الأنظمة الحديثة بحيث يقوم النظام بإظهار كافة المبادئ القانونية المتعلقة بالدعوى التي ينظر فيها القاضي فيوفر عليه الوقت والجهد وهذا يتطلب إضافة نظام ذكي في برنامج "المحاكم" الإلكتروني يتيح للقاضي معرفة المبادئ التي تنطبق على موضوع الدعوى لمساعدته على إضافة المبدأ في الحكم.

2 (من المهم جداً إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات البحث التي يحتاج إليها القضاة وإتاحة كافة المعلومات القانونية من خلال النظام المخصص لهذا الأمر.

3 (تطبيق تقنية المشورة القانونية للمتقاضين وكذلك توعية المتقاضين بإجراءات التقاضي في المحاكم على غرار المحاكم الصينية من خلال المعالجة العادلة للبيانات أو استخدام روبوت مخصص لهذا الشأن وتوزيع نسخة منه على كافة المحاكم.

4) ويمكن أن يتم تطبيق نظام Chatbots من خلال برنامج "المحاكم" الإلكتروني بدلاً من نظام الخط الساخن للرد على استفسارات المتقاضين ووكلائهم ومتابعة قضاياهم ومراحل السير فيها وكذلك إرشادهم إلى إجراءات المحاكم والرسوم المطلوبة لرفع الدعاوى والنماذج المفترض تعبئتها إلكترونياً وتقديمها، وتوفير مجموعة كبيرة من الأسئلة الشائعة والرد عليها من خلال برنامج "المحاكم" الإلكتروني.

5) إدخال نظام الذكاء الاصطناعي في مجالات تسجيل الدعاوى فتحل محل الكوادر البشرية في هذا الجانب، ويتم الاستفادة من هذه الكوادر في المهام الصعبة، وأما مسائل التسجيل فتترك لأنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة وأن نسبة الخطأ الذي قد يقع من هذه الأنظمة تكاد تكون "صفرًا" إذا تمت برمجتها برمجة صحيحة بالمقارنة بأخطاء البشر لاسيما السرعة في التسجيل وفحص المستندات إلكترونياً وإشعار المتقاضي بالنواقص المطلوب تقديمها من ضمن مستندات الدعاوى ودفع الرسوم وغيرها من الإجراءات الأخرى.

6) يمكن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية لتلخيص ملفات الدعاوى ومستنداتها حتى يتمكن القاضي من إصدار القرارات المهمة بشأنها قبل الفصل في الموضوع بسرعة وجودة أعلى.

7) يمكن تطبيق هذه الأنظمة كذلك في الجلسات القضائية والمداولة وكذلك التنبؤ بالأحكام التي سيصدرها القضاة في الأحكام المعروضة أمامهم وهو ما يسمى بالعدالة التنبؤية والتي تُعرّف بأنها مجموعة من الأدوات التي تم تطويرها بفضل تحليل الكتل الضخمة من بيانات العدالة التي تُقترح، على وجه الخصوص

من حساب Dalloz للتنبؤ قدر الإمكان بنتيجة النزاع، ويعمل هذا النظام على تخمين فرص نجاح المتقاضى وحساب مبالغ التعويض وتحديد الأحكام السابقة التي تتوافق على أفضل وجه مع الدعوى المعروضة على القاضي وتحديد الحجج القانونية الأكثر فعالية لهذه الدعوى أو أي نزاعات أخرى، تقييم فرص الحصول على طلب محدد وتقييم متوسط مدة الإجراء القضائي والحد من مخاطر أي إجراء قضائي من الممكن القيام به وغيرها من المعلومات التي تفيد المتقاضى¹.

(8) يمكن إدخال الأنظمة الذكية في مسائل القوة الثبوتية للمحركات الإلكترونية والكشف عن أصل المستند الذكي وفي مجالات التنفيذ، كما أنه يمكن استخدامها لإصدار بعض القرارات والأوامر نيابةً عن القاضي البشري مثل إصدار أوامر المنع من السفر وإصدار الأحكام بالغرامة التهديدية وفحص البيانات الشخصية للخصوم.

ويمكن استخدام هذه الأنظمة بشكل أوسع نطاقاً، ولكن الأمر يتطلب تعيين أفضل المختصين في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتوفير الموارد المالية والبشرية المتنوعة مع ضرورة تدريب الكادر القضائي والإداري في المحاكم على كيفية استخدام شتى أنواع التكنولوجيا والمنصات الإلكترونية المتوافرة في المحاكم

¹ إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة - الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١١٤.

ومن ثم تهيئتهم لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهدياً بما تقدم سنتناول في
المطلب التالي مقومات إدخال الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية.

المطلب الثاني

مقومات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية

يهدف تطوير المنظومة القضائية، قام المجلس الأعلى للقضاء بدولة قطر بوضع
خطة متميزة بعنوان "خطة المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة"¹، وهي عبارة
عن رؤية مستقبلية لتحقيق التطوير القضائي التي تتضمن في طياتها تقديم خدمات
العدالة للمتقاضين على أكمل وجه وتسهيل إجراءات التقاضي وإنفاذ الأحكام
وغيرها، بما يحقق العدالة الناجزة واحترام مبدأ سيادة القانون وتدعيم استقلال

¹ خطة المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، خطة صادرة عن المجلس
الأعلى للقضاء، دولة قطر، متاحة على الموقع الإلكتروني الداخلي Intranet:
<http://intranet/Docs/2022-202021%العدالة.pdf>
20% خطة المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة 20% خطة المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة 20%

تاريخ الدخول: ٩ / ٥ / ٢٠٢٣

السلطة القضائية تشمل هذه المبادرة عدداً من المشاريع والبرامج منها (العدالة الإلكترونية)، والتي تضمنت ما يلي:

- برنامج تطوير النظام الإلكتروني للمحاكم *CMS* والذي يتناول تحديث منصة المحامين والأفراد وتبسيط استخدامها وتطوير تطبيق المحاكم في الهواتف الذكية وكذلك فقد تم إدخال فكرة الذكاء الاصطناعي لتدخل ضمن برنامج *CMS*.
- تفعيل القاعات الذكية في المحاكم في ضوء مواصفات فنية حديثة مع إعداد وثيقة نموذجية لاستخدام هذه القاعات من قبل السادة القضاة وأعوانهم وكذلك العملاء.
- تطوير الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء وفقاً لأحدث المعايير القياسية وتنظيم محتواه.
- تحديث وسائل الأرشفة الإلكترونية وتوحيدها وربطها بنظام "المحاكم" الإلكتروني.
- إعداد الخطط اللازمة للتحويل الرقمي بالخدمات القضائية المقدمة من المجلس وإطلاق هذه الخدمات الإلكترونية على البوابة الإلكترونية وتطبيق "المحاكم" الإلكتروني، وكذلك تطوير المزادات إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للمجلس وإصدار دليل بشأن هذه الخدمات لجمهور المتقاضين.

- تنظيم الوثيقة الفنية الخاصة بمتطلبات التقاضي عن بُعد في المحاكم الجنائية وتفعيله بالتنسيق مع مراكز الشرطة والنيابات العامة، وكذلك اعداد وثيقة إجراءات "المحاكمات الرقمية".
- تطوير البنية التحتية التقنية التي تُسهم في تطوير ملف العدالة الإلكترونية في المحاكم لتسهيل إجراءات التقاضي الرقمية.

مع الإشارة إلى أن دولة قطر تمتلك كافة المقومات اللازمة لتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية على غرار الأنظمة القضائية في الدول الأخرى، ونسرد هذه المقومات وتفعيل النظام في ضوء القضية العادلة.

1 - **التطوير التشريعي:** لقد قامت دولة قطر بسن العديد من التشريعات القضائية والعدلية في سبيل تحقيق الإصلاح التشريعي ومن ضمن هذه التشريعات القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوطني والذي يعتبر نقلة نوعية في اعتماد البيانات الشخصية الإلكترونية التي يتم إدخالها في النظام المخصص لذلك ومنتجاً لآثاره القانونية بحيث يتم إرسال كافة الإعلانات القضائية والإخطارات الرسمية على هذا العنوان وبناءً عليه تُصبح صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وكذلك من ضمن التشريعات الأخرى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠، وكذلك القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون

السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ وغيرها من التشريعات الأخرى. وعليه يمكن سن القوانين ذات الصلة بإدخال وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية.

2- استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي: لقد صدر

قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي وهذه اللجنة مختصة في وضع آليات تنفيذ إستراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي والإشراف على البرامج ذات الصلة بها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة ووضع الخطط والتوصيات واقتراح الأنشطة والفعاليات بشأن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي¹،

¹ لقد نصت المادة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي على أنه " تختص اللجنة بما يلي:

1 - وضع آليات تنفيذ إستراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي، ومتابعة ذلك، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في الدولة.

2 - الإشراف على البرامج والمبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي تطلقها الوزارات والجهات المعنية في الدولة، وضمان وصولها للقطاعات وإنجازها ومراجعتها، بالتنسيق مع تلك الوزارات والجهات.

3 - وضع التوصيات الخاصة بخطط وبرامج إعداد الكوادر البشرية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

4 - اقتراح أنشطة وفعاليات، لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي في هذا المجال.

5 - إنشاء قنوات الاتصال مع المؤسسات الدولية والجهات الخارجية المختصة، ووضع أطر التعاون معها، ومتابعة التطورات والمستجدات في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد إستراتيجية تحت عنوان "إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي" وقد تم إصدار دراسة مستفيضة بين وزارة المواصلات والاتصالات - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (حالياً) بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة، وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية في ظل اهتمام دولة قطر في مجالات التكنولوجيا وكل ما هو حديث وذلك بهدف تنويع اقتصادها.

3- تهيئة السلطة القضائية: إن تطوير النظام القضائي هو أحد تطلعات القيادة الحكيمة ومن أهم ركائز النمو والتقدم لما فيه من تحقيق لمصلحة العدالة، ومن ضمن التحسينات المهمة التي أُدخلت لتطوير هذه المنظومة إنشاء المحاكم المتخصصة، وكبداية تم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وقد جاء إنشاء هذه المحكمة في سبيل خلق بيئة جاذبة للاستثمار في دولة قطر، وقد تم إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطبيقها في المحاكم وتمت دراسة ما تم تطبيقه في الأنظمة القضائية الأخرى من حيث الجانب التقني والتكنولوجي لتطبيقه على أرض الواقع بما يتناسب مع الهوية الوطنية وقد سار المجلس نحو التحول الرقمي بما يواكب ويعزز من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وضمن إستراتيجية الحكومة الرقمية

6 - المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي.

7- إعداد التقارير الدورية عن مدى تقدم تنفيذ إستراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي."

والتي تشمل جميع الجهات الحكومية، ويقوم المجلس على تنفيذ هذا التحول بناء على عدة مراحل، منها تقديم الخدمات للجمهور والمحامين إلكترونياً من خلال نظام “المحاكم” الإلكتروني وكذلك إدخال نظام القاعات الذكية في بعض المحاكم وإيقاف التعامل بالأوراق وإصدار الإشعارات والإخطارات إلكترونياً وأيضاً بدء إدخال نظام المحاكمات عن بُعد كما هو الحال في تحديد الحبس بعد انتشار فايروس كورونا، ويُذكر بأنه مؤخراً قد تم تنفيذ أول جلسة في محكمة التنفيذ عن بُعد في إطار تطبيق خطة التحول الرقمي والخطة الإستراتيجية لتطوير المحاكم، وبناءً على ذلك فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم من الأمور الملحة والمهمة التي سيكون في تطبيقها نقلة نوعية في تطوير وإصلاح القضاء.

4- تهيئة السلطة التنفيذية: ويتحقق ذلك من خلال تأهيل الكوادر البشرية وتوفير الموارد المالية والتقنية وتدريب وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية على كيفية استخدام الأنظمة الذكية.

وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يعتبر من أفضل الطرق التي قد تساعد المجتمعات في التغلب على التحديات التي تواجههم في المجالات المختلفة إلا أن هذه الأنظمة الذكية قد تؤثر سلباً على حقوق الإنسان إذا لم يتم استخدامها استخداماً صحيحاً ومتلائماً مع هذه الحقوق، حيث لم يستحوذ أي تطور تكنولوجي في السنوات الأخيرة على خيال البشرية أكثر من الذكاء الاصطناعي وخاصةً تقنيات التعلم الآلي، حيث إن هذه التكنولوجيا لها أيضاً آثار سلبية بل وكارثية إذا ما طبقت دون إيلاء الاعتبار الكافي لتأثيرها على حقوق الإنسان،

وبموجب ذلك فإن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الذكاء الاصطناعي يتطلب تطبيق عدد من المبادئ الأساسية بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة وهي مبادئ تقع أيضاً في صميم أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك ينبغي نشر الذكاء الاصطناعي بطريقة تيسر إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال ضمان تحقيق العناصر الرئيسية لتوافرها والقدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الوصول إليها وجودتها¹.

هناك عدد من المبادئ والقواعد الأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في عمليات إنفاذ القانون والقضائية العادلة فقد أصدرت اللجنة الأوروبية للعدالة الناجزة *European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ)* الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية ويثبته، فهذا الميثاق مخصص لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص المسؤولين عن تصميم ونشر أدوات وخدمات الاستخبارات الاصطناعية التي تنطوي على معالجة القرارات والبيانات القضائية (التعلم الآلي أو أي طرق أخرى مستمدة من علم البيانات) كما يتعلق بصانعي

¹ The right to privacy in the digital age, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights Council, Advanced Edited Version, 13 September 2021, Page 1.

القرار العام المسؤولين عن الإطار التشريعي أو التنظيمي، وتطوير هذه الأدوات والخدمات أو مراجعتها أو استخدامها، ويهدف استخدام وتطبيق الأدوات المشار إليها في هذا الميثاق إلى تحسين كفاءة العدالة وجودتها، وقد تمت الإشارة في هذا الميثاق إلى أنه من المرجح أن تساعد معالجة القرارات القضائية عن طريق الذكاء الاصطناعي، وفقاً لمطوريه، في المسائل المدنية والتجارية والإدارية، على تحسين القدرة على التنبؤ بتطبيق القانون واتساق قرارات المحاكم، مع مراعاة الامتثال للمبادئ المبينة في هذا الميثاق وأما في المسائل الجنائية، فإنه يجب النظر في استخدامها بأكبر قدر من التحفظات من أجل منع التمييز على أساس البيانات الحساسة، وفقاً ل ضمانات المحاكمة العادلة¹.

وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة *CEPEJ* "الميثاق الأخلاقي حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء"، وقد تضمن هذا الميثاق عدة مبادئ منها²:

¹ European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European ethical Charter on the use of Artificial Intelligence in judicial systems and their environment, op. cit., Page 5.

² Tatyana Sushina & Andrew Sobenin, Artificial Intelligence in the Criminal Justice Systems: Leading Trends and Possibilities, Advances in Social Science, Education and Humanities research,

أولاً: مبدأ احترام الحقوق الأساسية *Principle of respect for fundamental rights* : ضمان توافق أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية مع أهمية أعمال مبدأ استقلالية القضاة وعدم التدخل في الأحكام الصادرة بشأن الدعاوى المعروضة أمامهم.

ثانياً: مبدأ المساواة وعدم التمييز *Principle of non-discrimination* : منع انتهاك مبدأ المساواة بين الأفراد على صعيد عرقي أو سياسي أو اجتماعي.... الخ.

ثالثاً: مبدأ الجودة والأمن *Principle of Quality and security* : ويتعلق بمعالجة قرارات المحكمة والبيانات واستخدام مصادر المعلومات في بيئة تكنولوجية آمنة والاستفادة من خبرة المتخصصين من القضاة والمحامين والعاملين في مجال القانون والقضاء.

رابعاً: مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف *Principle of transparency, impartiality and fairness* : ضمان توافر معالجة البيانات وشموليبتها وإمكانية اجراء عمليات تدقيق بطرق آمنة وإيجاد

التوازن بين حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات مبادئ الشفافية والحياد والولاء والنزاهة الفكرية.

خامساً: مبدأ تحكم المستخدم أو تحت سيطرة المستخدم *Principle "Under user control"*: أي أن يكون مستخدم هذا النظام سواء كان - قاضياً أم خصماً - أن يكون مستقلاً في استخدامه لهذا النظام.

وعليه نعتقد أن مثل هذه المبادئ والمواثيق تساعد في تنظيم عملية تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي والتي نرى معها أن يتم سن مثل هذه المبادئ والقواعد في المحاكم القطرية بما لا يخل بالأنظمة والقوانين والحريات الشخصية نظراً لخطورته إذا ما تم استخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً آمناً، علماً بأنه في تاريخ ٢١ أبريل ٢٠٢١، نشرت المفوضية الأوروبية مشروع لائحة الذكاء الاصطناعي *Artificial Intelligence Act* في اقتراح شامل يضع سلسلة من الالتزامات القانونية والتقنية المتصاعدة اعتماداً على ما إذا كان منتج أو خدمة الذكاء الاصطناعي مصنفة على أنها منخفضة أو متوسطة أو عالية

المخاطر، وفرض متطلبات توثيق وتدريب ومراقبة واسعة النطاق على أدوات الذكاء الاصطناعي التي تقع ضمن اختصاصه¹.

وتحظر اللائحة صراحة أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تقوم بأي مما يلي²:

¹ Benjamin Mueller, A Quick Explainer of the Artificial Intelligence Act, Center for Data Innovation, May 4, 2021, Page 1

² Article 5

1. The following artificial intelligence practices shall be prohibited:

(a) the placing on the market, putting into service or use of an AI system that deploys subliminal techniques beyond a person's consciousness in order to materially distort a person's behaviour in a manner that causes or is likely to cause that person or another person physical or psychological harm;

(b) the placing on the market, putting into service or use of an AI system that exploits any of the vulnerabilities of a specific group of persons due to their age, physical or mental disability, in order to materially distort the behaviour of a person pertaining to that group in a manner that causes or is likely to cause that person or another person physical or psychological harm;

(c) the placing on the market, putting into service or use of AI systems by public authorities or on their behalf for the evaluation or classification of the trustworthiness of natural persons over a certain period of time based on their social behaviour or known or predicted

personal or personality characteristics, with the social score leading to either or both of the following:

- (i) detrimental or unfavourable treatment of certain natural persons or whole groups thereof in social contexts which are unrelated to the contexts in which the data was originally generated or collected;
- (ii) detrimental or unfavourable treatment of certain natural persons or whole groups thereof that is unjustified or disproportionate to their social behaviour or its gravity;
- (d) the use of 'real-time' remote biometric identification systems in publicly accessible spaces for the purpose of law enforcement, unless and in as far as such use is strictly necessary for one of the following objectives:

- (i) the targeted search for specific potential victims of crime, including missing children;
- (ii) the prevention of a specific, substantial and imminent threat to the life or physical safety of natural persons or of a terrorist attack;
- (iii) the detection, localisation, identification or prosecution of a perpetrator or suspect of a criminal offence referred to in Article 2(2) of Council Framework Decision 2002/584/JHA62 and punishable in the Member State concerned by a custodial sentence or a detention order for a maximum period of at least three years, as determined by the law of that Member State.

1. استخدام التقنيات للتلاعب بسلوك الشخص بطريقة قد تسبب له ضرراً نفسياً أو جسدياً؛
 2. استغلال نقاط الضعف لدى أي مجموعة من الأشخاص بسبب سنهم أو إعاقاتهم الجسدية أو العقلية بطريقة قد تسبب لهم ضرراً نفسياً أو جسدياً؛
 3. تمكين الحكومات من استخدام نظام "Social Credit Scoring" للأغراض العامة؛
 4. يوفر تحديد الهوية البيومترية عن بعد في الوقت الفعلي في الأماكن المتاحة للجمهور من قبل سلطات إنفاذ القانون باستثناء بعض سيناريوهات السلامة العامة المحدودة زمنياً.
- وتعتبر اللائحة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المنتشرة في القطاعات التالية هي أنظمة عالية المخاطر *High Risks* على السلامة أو الحقوق الأساسية¹:

Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council, Laying Down Harmonized Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act) And Amending Certain union legislative Acts, European Commission, Article 5, Brussels, 21.4.2021, Page 43.

¹ Benjamin Mueller, op. cit., Page 2.

- البنية التحتية الحيوية حيث يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي أن يعرض حياة الناس وصحتهم للخطر؛
 - البيئات التعليمية والمهنية حيث يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي تحديد الوصول إلى التعليم أو التدريب المهني؛
 - التوظيف وإدارة العمال والعمل الحر؛
 - الخدمات الخاصة والعامة الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية مثل نظم تسجيل الائتمان؛
 - إنفاذ القانون؛
 - الهجرة واللجوء ومراقبة الحدود، بما في ذلك التحقق من صحة وثائق السفر؛
 - إقامة العدل.
- مع الإشارة إلى أن اللائحة لا تزال مشروعاً وسيتم عرضه على البرلمان الأوروبي لإقراره¹.

التوصيات:

¹ ibid., Page 4.

- 1 - استحداث الخطط اللازمة لتطبيق واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل عام وفي المحاكم بشكل خاص وتقنين المحاكمات عن بعد في الدعاوى المدنية والتجارية وتعديل مدونة السلوك القضائي بحيث تتضمن بنوداً تتعلق بمبادئ استخدام القاضي لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- 2 - استصدار وثيقة معنية بمبادئ استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم بما لا يخل بحقوق الإنسان الأساسية وبما لا يتعارض مع مبادئ القضية العادلة.
- 3 - ضرورة تطوير برنامج "المحاكم" الإلكتروني وتهيئته للاندماج مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع أهمية تأهيل جميع الكوادر القضائية من قضاة ومساعدتهم وأعوأهم وكذلك الكوادر الإدارية في المحاكم على استخدام البرامج الإلكترونية من خلال الدورات التدريبية المستمرة.
- 4 - إعداد الدراسات والبحوث بشأن إمكانية تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم القطرية والاستفادة من تجارب محاكم دول العالم التي طبقت تلك الأنظمة.
- 5 - أن يتم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورة تدريجية على بعض الخدمات القضائية التي لا تتطلب التدخل البشري المباشر مثل الرد على استفسارات الجمهور في المحاكم وكذلك في مجال مراجعة مستندات الدعاوى المعروضة أمام القاضي والتحقق من صحة الوثائق والتأكد من عدم وجود نواقص في هذه المستندات واستكمال جميع الإجراءات والتأكد من أن هذه الدعاوى لم

- يتم الفصل فيها سابقاً وكذلك رقمنة المعلومات غير الإلكترونية مثل الملفات الصوتية والورقية إلى بيانات إلكترونية يسهل حفظها ونسخها لدى القاضي.
- 6 - ادخال الأنظمة الذكية في مجال إصدار بعض القرارات نيابةً عن القاضي المختص مثل قرارات منع السفر وبعض الإجراءات التحفظية والأوامر الوقائية وأوامر الأداء والأوامر على عريضة وإصدار بعض الأحكام التمهيدية كندب حكمين في دعاوى الأسرة وغيرها.
- 7 - استحداث فصل متكامل في قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري حول أحكام وإجراءات التقاضي الذكي في المحاكم ويعالج المسائل ذات الصلة بإدخال نظام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي وجلسات المحاكم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع التخصصية:

- إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة - الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
- خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

- عبد اللاه إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢.
- عبد الله سعيد عبد الله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
- منى كامل تركي، تقنية الاتصال عن بعد في إجراءات التحقيق الجنائي والتقاضي عن بعد وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ والتشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية بمصر ودار النهضة العلمية بالإمارات، ٢٠١٩.
- ثانياً: البحوث والمقالات:
- أحمد علي حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦ (يونيو ٢٠٢١).

- بن عثمان فريدة، الذكاء الاصطناعي: مقارنة قانونية، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠.

- سعاد أغانيم، دراسة التجربة المغربية في التقاضي الإلكتروني على ضوء التجارب المقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بجائحة كورونا، يوليو، ٢٠٢٠.

- عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١.

- محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ٢٣ - ٢٤ مايو ٢٠٢١، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢١.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

-A. D. (Dory) Reiling, Courts and Artificial intelligence, International Journal for Court Administration, 2020.

-Benjamin Minhoo Chen & Zhiyu Li, How will Technology Change The Face of Chinese Justice? Columbia Journal of Asian Law, Volume 34, Number 1, Fall 2020.

-Benjamin Mueller, A Quick Explainer of the Artificial Intelligence Act, Center for Data Innovation, May 4, 2021.

-Christopher Rigano, Using Artificial Intelligence to Address Criminal Justice Needs, National Institute of Justice, NIJ Journal / Issue No. 280, January 2019.

-Erika Douglas, PayPal is New Money: Extending Secondary Copyright liability

Harbors to Online payment Processors, 24 Mich. Telecomm. Tech. L. Rev. 45, Fall, 2017.

-European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European ethical Charter on the use of Artificial Intelligence in judicial systems and their environment, Adopted at the 31st plenary meeting of the CEPEJ (Strasbourg, 3-4 December 2018).

-Giampiero Lupo, Regulating (Artificial) Intelligence in Justice: How Normative Frameworks Protect Citizens from the Risks Related to AI Use in the Judiciary, European Quarterly of Political Attitudes and Mentalities EQPAM, Volume 8, No.2, April 2019, SSOAR,

-Marc S. Reisch, Powering the internet of things, Electronic Materials, C&EN New York City, August 7, 2017, Cen.Acs. Org.

-Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council, Laying Down Harmonized Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act) And Amending Certain union legislative Acts, European Commission, Article 5, Brussels, 21.4.2021.

-Tatyana Sushina & Andrew Sobenin, Artificial Intelligence in the Criminal Justice Systems: Leading Trends and Possibilities, Advances in Social Science, Education and Humanities research, volume 441, 6th International Conference on Social, economic, and academic leadership (ICSEAL- 6 – 2019), Atlantis Press.

**-The right to privacy in the digital age,
Report of the United Nations High
Commissioner for Human Rights, Human
Rights Council, Advanced Edited Version, 13
September 2021.**

رابعاً: مراجع أخرى:

- دليل خدمات نظام "المحاكم" الإلكتروني بالمجلس الأعلى للقضاء،
دولة قطر، انظر:

[https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/Us
erManuals.aspx?csrt=8972670940010980643](https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/Us
erManuals.aspx?csrt=8972670940010980643)

- القاضي د. خالد الرومي لـ الشرق: "باركود" في عقود الزواج الجديدة،
خبر صحفي.

انظر
<https://m.al-sharq.com/article/18/05/2022>
-د-خالد-الرومي-ل-

الشرق-تدشين-30-خدمة-إلكترونية-جديدة-بمحكمة-الأسرة-قربا

– خطة المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، خطة صادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر:
<http://intranet/Docs/20%المبادرة20%الوطنية20%لتطوير20%انظمة20%العدالة20%2021-2022.pdf>

– Ryan Browne, Elon Musk warns A.I. could create ‘immortal dictator from which we can never escape’ CNBC , 6 APR 2018, <https://www.cnn.com/2018/04/06/elon-musk-warns-ai-could-create-immortal-dictator-in-documentary.html>

– Comparing Emtc (OTCMKTS:ETEC) & PayPal (NASDAQ:PYPL), American Banking and Market News, August 17,2022, Page 2.

<https://signin.lexisnexis.com/laccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443>

<https://www.lexisnexis-uni%2Flaapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253AcontentItem%253A665T-SS11-JB40-X0G7-00000-00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu>

– Tara Vasdani, Robot Justice: China's use of Internet Courts, The Lawyer's Daily, LexisNexis, Canada.

<https://www.lexisnexis.ca/en-ca/ihc/2020-02/robot-justice-chinas-use-of-internet-courts.page>

– France: Data Just – Towards a Predictive Justice, Impact News Service, April 23 2020, LexisNexis:

[https://signin.lexisnexis.com/laccess/app/signin?
back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443
%2Fnexis-
uni%2Flaapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253Aco
-contentItem%253A5YRJ-Y8M1-JDG9-Y561-
00000-
00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&a
ci=nu](https://signin.lexisnexis.com/laccess/app/signin?back=https%3A%2F%2Fadvance.lexis.com%3A443%2Fnexis-uni%2Flaapi%2Fdocument%3Fid%3Durn%253Aco-contentItem%253A5YRJ-Y8M1-JDG9-Y561-00000-00%26idtype%3DPID%26context%3D1516831&aci=nu)

– Dawn Lo, Can AI replace a judge in the courtroom?, UNSW Sydney, 01 OCT 2021.

[https://newsroom.unsw.edu.au/news/business-
law/can-ai-replace-judge-courtroom](https://newsroom.unsw.edu.au/news/business-law/can-ai-replace-judge-courtroom)

خامساً: التشريعات والقرارات:

– القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة.

– القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوطني.

- القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠.
- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣.
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي.
- مشروع لائحة الذكاء الاصطناعي *Artificial Intelligence Act* (المفوضية الأوروبية).
- سادساً: مواقع الانترنت:
- <http://jwb.almahakem.gov.qa/Hearing.aspx?id=1-LU-30>
- <https://blog.rossintelligence.com>
- <https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2017/12/17/مشيرب-مدينة-ذكية-في-قلب-الدوحة>
- <https://www.almahakem.gov.qa/sjcsEservices/>
- <https://www.court.chat/index.html>

- <https://www.forbes.com/profile/ross-intelligence/?sh=7ce3c6ae1e85>
- <https://www.gco.gov.qa/ar/speeches/his-highness-speech-at-the-opening-of-the-48th-advisory-council-session/>
- www.almeezan.qa